

البعث السياسى لاعداد وتطبيق المعايير المحاسبية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية لمبنوك التجارية

أمين عبد القادر سعيد احمد

أ.د/ مصطفى على الباز د/ محمد إبراهيم أبو العلا

المستخلص :

تهتم المحاسبة بتقديم معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات من قبل الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمنشأة، وهي محكومة في عملها هذا بالعديد من المبادئ والسياسات التي يطبقها المحاسب وتحديد خصائص تلك المعلومات الناتجة، وقد انشغلت المنظمات المدنية والبيئات التنظيمية ذات الصلة (مثل البيئات المشرفة على الأسواق المالية) في مناقشة تلك المبادئ والسياسات وتطويرها مما يؤدي إلى تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة والأكثر منفعة لاحتياجات المستخدمين.

وقد حددت معايير المحاسبة المصرية مفهوماً يعرف الخصائص النوعية لجودة القوائم المالية بأنها صفات تجعل المعلومات الواردة بالقوائم المالية مفيدة ومناسبة لمستخدميها من خلال تحديدها إلى أربعة صفات رئيسية بها تمثل الخصائص النوعية لقوائم المالية وهي القابلية للفهم، الملاءمة، المصادقية، القابلية للمقارنة.

ومع انتشار التكتلات الاقتصادية بين معظم دول العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة ودعوات البعض الملحة نحو توحيد أو توافق المعايير المحاسبية على مستوى العالم، لمواجهة هذا التحدي بسبب المشكلات التي واجهتها المحاسبة نتيجة اختلاف المعايير المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة، فإن الأمر تطلب من البيئات العملية والمهنية المعنية بالمعايير المحاسبية أن تكون على دراية كاملة بالأبعاد المتعددة المتعلقة بآثار تلك التحديات الجديدة على المبادئ والمعايير المحاسبية ومنها البعد السياسى لاعداد وتطبيق المعايير المحاسبية بصفة عامة.

Abstract:

Accounting is concerned with providing useful information for decision-making by the various parties related to the entity, and it is governed in this work by many principles and policies applied by the accountant and to determine the characteristics of that resulting information. Discussing and developing these principles and policies, which leads to the provision of accounting information that is appropriate and most useful to users' needs.

The Egyptian Accounting Standards defined a concept that defines the qualitative characteristics of the quality of financial statements as qualities that make the information contained in the financial statements useful and appropriate for its user by identifying them to four main characteristics that represent the qualitative characteristics of the financial statements, namely, comprehension, relevance, credibility, and comparability.

With the spread of economic blocs among most countries of the world during the last three decades and the urgent calls of some towards unifying or harmonizing accounting standards worldwide, to meet this challenge due to the problems faced by accounting as a result of the different accounting standards applied in different countries, the matter was required from the concerned scientific and professional bodies Accounting standards to be fully aware of the multiple dimensions related to the effects of these new challenges on accounting principles and

standards, including the political dimension of preparing and applying accounting standards in general.

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في مجموعة من الأسئلة التي سيحاول الباحث الإجابة عنها من خلال الدراسة، والتي يمكن صياغتها فيما يلي:

- ١- ما هو أثر البعد السياسي لإعداد المعايير المحاسبية المصرية على جودة الإفصاح بالتقارير والقوائم المالية؟
- ٢- ما هو أثر البعد السياسي لتطبيق المعايير المحاسبية المصرية على جودة الإفصاح بالتقارير والقوائم المالية لمبنوك التجارية؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لمبحث في بيان أثر البعد السياسي لإعداد وتطبيق معايير المحاسبة المصرية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية للمبنوك التجارية، ويتفرع عن الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ❖ التعرف على أثر البعد السياسي لمعايير المحاسبة المصرية عند الإعداد على التقارير المالية لمبنوك التجارية.
- ❖ إمكانية معرفة أثر البعد السياسي لمعايير المحاسبة المصرية عند التطبيق على التقارير المالية لمبنوك التجارية.
- ❖ معرفة أثر البعد السياسي لتطبيق المعايير المحاسبية المصرية على جودة الإفصاح بالتقارير والقوائم المالية لمبنوك التجارية؟

أهمية البحث:

يمكن توضيح أهمية البحث كما يلي:

- ١- التعرف على متطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

- ٢- التعرف على أثر البعد السياسي على إعداد المعايير المحاسبية المصرية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية للمبنوك التجارية.
- ٣- معرفة أثر البعد السياسي للمعايير المحاسبية المصرية عند التطبيق على القوائم المالية للمبنوك التجارية.

تساؤلات الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، تم صياغة السؤال الرئيسي للبحث على النحو التالي:

ما أثر البعد السياسي لإعداد وتطبيق المعايير المحاسبية المصرية على جودة الإفصاح بالتقارير والقوائم المالية لمبنوك التجارية
ومن خلال التساؤل السابق: سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

- ❖ المبحث الأول: دراسة وتحليل لمدخل إعداد وتطبيق المعايير المحاسبية
- ❖ المبحث الثاني: انعكاسات البعد السياسي لإعداد وتطبيق المعايير المحاسبية على جودة الإفصاح المحاسبي
- ❖ المبحث الثالث: أثر البعد السياسي لتطبيق المعايير المحاسبية المصرية على جودة الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: دراسة وتحليل لمدخل إعداد وتطبيق المعايير المحاسبية:

أولا : مفهوم المعيار المحاسبي

لقد برزت أهمية وجود معايير لمحاسبة وذلك للتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة، وقد تحولت من مدخل الملكية إلى مدخل المستخدمين، ومن هنا تحولت الوظيفة من أمساك الدفاتر هدفه الأساسي حماية حقوق الملاك، إلى دوره الجديد كنظام معلومات، وترتب على ذلك الحاجة لإصدار معايير المحاسبة وتحديد القواعد العامة للمعالجات المحاسبية، وتحديد طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

وبالتالي فإن تلك المعايير هدفها تحقيق عدالة تعبير البيانات عما تمثله من ظواهر اقتصادية واستيفاء متطلبات الإفصاح المالي فيها بموضوعية وقياس هذه البيانات وملائمتها للغرض المحدد لها في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وبالتالي يمكن اعتبار المعيار بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد التقارير المالية، ومن ثم البيانات الختامية لمنشآت الأعمال، وبالتالي يمكن اعتبار المعايير إرشادات عامة تؤدي إلى الترشيد الفعلى في المحاسبة.

ومع التطور الكبير الذي حدث في معايير المحاسبة الدولية، التقارير المالية الدولية (IFR) (منذ عام 2006 وحتى عام 2015، قامت لجنة المعايير بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بإعداد مشروع لمعايير المحاسبة المصرية، يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك باستثناء بعض المعالجات وقد استحدث القرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015، ثلاث معايير محاسبية تتمثل في معيار المحاسبة المصري رقم 47 والخاص بالأدوات المالية مما يتفق مع معيار التقارير الدولية رقم 9 ومعيار المحاسبة المصري رقم 48 الخاص بالإيراد من العقود مع العملاء بما يتفق مع معيار التقارير الدولية رقم ٥ ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم 11 ومعيار المحاسبة المصري رقم 8 وأخيراً معيار المحاسبة المصري رقم 49 والخاص بعقود التأجير تنفيذاً لقانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم 176 لسنة 2018 ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم 20 للتأجير التمويلي.

ويرى الباحث أن مفهوم المعيار المحاسبي هو مجموعة من المبادئ والاشتراطات والإجراءات والمعايير التي على أساسها تحدد الممارسات المحاسبية وسياستها وذلك لتحسين الإفصاح وشفافية التقارير المالية.

ثانياً خطوات إعداد واصدار المعايير المحاسبية:

هناك العديد من الإجراءات والخطوات التي تتبعها اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة في إصدار معايير المحاسبة المصرية وهي كالتالي:

- ١- تتلقى اللجنة مقترحات المعايير من الخبراء والجهات المعنية والمهتمين بشئون مهنة المحاسبة والمراجعة.
 - ٢- تقوم الأمانة الفنية باللجنة الدائمة بعرض بدائل تلك المقترحات، والتنسيق فيما بينها، ومراجعتها مع ما يقابلها من معايير المحاسبة الدولية لحصر الاختلاف في اضيق نطاق بما يتناسب مع البيئة المصرية.
 - ٣- ترسل المسودة لمقترحات المعايير إلي الهيئات المتمثلة في اللجنة الدائمة والخبراء المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة ومستخدمي القوائم المالية وتلقي ملاحظاتهم على هذه المقترحات.
 - ٤- يتم التنسيق بين الملاحظتين والتعديلات الواردة إلي الأمانة العامة وإعداد بدائل مقترحات المسودة النهائية للمعيار والتي يعاد إرسالها إلي الجهات الممثلة في اللجنة.
 - ٥- تقوم اللجنة بمناقشة المعيار في جلسة أو أكثر، يتم فيها بلورة المقترحات.
 - ٦- بعد موافقة اللجنة على المعيار في شكله النهائي، يتم إصداره من وزير الاقتصاد ليصبح ملزم كجزء من اللائحة التنفيذية لقوانين الشركات وسوق المال. ويرى الباحث ضرورة تفعيل دور القائمين على مهنة المحاسبة في مصر، وهيئات وضع المعايير في عملية إعداد وتطوير معايير المحاسبة، ولا يكتفي بترجمة المعايير الدولية بل لابد من صناعة معيار مصري يواكب التغيرات البيئية والاقتصادية في مصر، ويجب متابعة معايير المحاسبة والمراجعة والسلوك المهني.
- ثالثا: الآثار الإيجابية والسلبية لاستخدام مدخل المبادئ في إعداد المعايير المحاسبية على جودة الإفصاح في القوائم المالية.

سيتم في هذا الجزء تقييم أساس المبادئ لإعداد المعايير المحاسبية من خلال الإيجابيات والسلبيات لهذا المدخل في إعداد المعايير المحاسبية، وسوف يتم تناولها من خلال التالي:

١- خصائص مدخل المبادئ لإعداد المعايير المحاسبية

تتميز المبادئ كأساس لإعداد المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص كما يلي:

أ - **الحكم المهني:** المعايير المحاسبية المبنية على القواعد تخفض ممارسة الحكم المهني من قبل الممارسين أو المرجعيين لأنها تقوم على تقديم قواعد تفصيلية بشكل كبير، أما المعايير على أساس المبادئ فأنها تعتمد بشكل أساسي على الأحكام المهنية، وبالتالي ففي ظل نظام المعايير المبني على المبادئ لا يكون هناك حاجة لتعديل المعيار أو خلق معيار جديد مع كل تغيير بالمعاملات أو الصفقات .

ب- **الالتزام بالتنفيذ:** تمتاز المعايير على أساس القواعد بإمكانية فرض تنفيذها بعكس الحال بالنسبة للمعايير على أساس المبادئ، واقترح البعض لمواجهة صعوبة تنفيذ وفرض المعايير على أساس المبادئ ما تم وصفه "التحديد الضيق لجوهر الأهداف المحاسبية" والتي سوف تخفض درجة الحرية المتاحة لتحقيق النتائج المحاسبية المرغوبة، وبالتالي ينصح إن المعايير على أساس المبادئ سوف تعتمد على صدق وإخلاص معدي التقرير المالي وهو ما قد يصعب تأكيده في العديد من الحالات مثل حالة أرنون.

ج- **القابلية للمقارنة والاتساق:** تعتبر القابلية للمقارنة والاتساق من أهم سمات المعايير القائمة على القواعد، بعكس الحال بالنسبة للمعايير القائمة على المبادئ بسبب عدم توجيهات دقيقة ملزمة مما يترتب عليه خلق عدم اتساق في تطبيق المعيار بين الشركات وبالتالي تخفيض القابلية للمقارنة.

د- **حجم المعيار:** يعتبر وجود حجم إرشادات كبير ومستوى عالي من التفاصيل من سمات أساس القواعد، مما يجعل من الصعب اكتشاف انتهاكات المعايير المبنية على القواعد، صعوبة التجميع، صعوبة الفهم، وصعوبة تنفيذ مراجعو الحسابات.

هـ- **عكس الواقع الاقتصادي:** من أهم سمات المعايير المحاسبية إن تعكس الواقع الاقتصادي للمعاملات والصفقات وليس فقط العرض الشكلي للصفقة، مما يترتب عليه تحسين الشفافية في التقارير المالية ويصبح من السيل على معدي التقرير ومراجعي الحسابات في رؤية الصورة الشاملة بعكس الحال بالنسبة للمعايير المبينة على القواعد التي قد لا تعكس الجوهر الاقتصادي بصورة كبيرة.

و- **الاستثناءات بالمعايير المحاسبية:** تتسم المعايير على أساس القواعد باحتوائها على قدر كبير من الاستثناءات والتي تمثل في نفس الوقت إحدى أهم الانتقادات لتلك المعايير ومن جهة أخرى فهي مزايا للمعايير على أساس المبادئ.

ز- **حجم الإرشادات والشروط والحدود:** إحدى خصائص المعايير على أساس القواعد أنها تتضمن على إرشادات وشروط تفصيلية والتي تتيح اكتشاف مدى انتهاك معدي التقرير المالي للمعيار، فحيث يتضمن المعيار أي من الكلمات التالية: معيار، شرط، احتياطات، متطلبات، نسبة مئوية.

٢- الآثار المترتبة على تبني مدخل المبادئ:

ويمكن استعراض أهم الآثار السلبية لمعايير المبنية على أساس المبادئ وهي كالتالي:

أ - الآثار السلبية للمعايير المبنية على أساس المبادئ.

- ❖ تسمح بالعديد من الاختيارات مما يؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الربح، وتحتاج إلى فهم عريض للإطار النظري للمحاسبة وممارسة الحكم المهني بصورة موضوعية من جانب الإدارة والمراجع ولجنة المراجعة لاستخدام هذا الإطار في الأمور التي يتناولها المعيار، الأمر الذي قد يكون صعب في بيئة معينة.
- ❖ تعتمد بدرجة كبيرة على سلوك معدي القوائم المالية.
- ❖ المكاتب الأربعة الكبيرة هي الأكثر استفادة من المعايير لأنها الأكثر قدره على تفسير وتطبيق المبادئ في بيئات مختلفة من المحاسبين القانونيين المحمين.
- ❖ إن المراجع يستخدم اللغة المرنة الموجودة في المعيار بما يسمح له بتبرير وموافقة المراجع على قيام عميل المراجعة بإدارة الربح.
- ❖ يتطلب تأهيل والتدريب على ممارسة الحكم المهني للاختيار بين البدائل.
- ❖ تؤدي إلى التضارب في التقارير المالية المختلفة وذلك لتغير السياسات المحاسبية من فترة لأخرى وبالتالي تؤثر على القابلية للمقارنة والموثوقية في التقارير المالية، زيادة درجة التقلبات في الأرباح، يقلل من القابلية للتحقق.

ب - الأثار الايجابية لمعايير المبنة على أساس المبادئ:

- ❖ يؤدى تبنة هذا المءل إلى التوافق مع المعايير الدولية.
 - ❖ الإفصاح المءاسبف الناءع عن هءه المعايير فكون أوفر أف أنها تعمل إلى مزفب من الإفصاح والشفاففة فف القوائم المالفة الأمر الءف فساعد على اكءشاف ممارسات تطوفع الربء.
 - ❖ تقارب أكثر بفن الأكاءفمففن وصانعي المعايير المءاسبفة على اعءبار أن النظرفة المءاسبفة سوف تكون مطلوبة بشكل أكبر من ءف قبل لأنها المصدر الأساسي لكل مفاهفم المءاسبفة.
 - ❖ ففرض تكالفف اقل على المراءع ومعدف التقارير المالفة.
 - ❖ المرونة الءف فتمع بها هءه المعايير.
 - ❖ ترك مساحة للاءءفار بفن بءائل التطبيق ففكءسب قبول أكبر من أعضاء المءلس، وبالبءالف القبول فف عءء أكبر من الءول.
- وفرف الباءء أن البلدان الءف فسوء ففها المهنفة تكون أكثر مرونة فف الممارسات المءاسبفة، ومن ثم ففصل أن فم إصءار معافر المءاسبفة على أساس المبادئ، فف ءفن أن المءتماعء الءف فسوء ففها الرقابة القانونفة سءفضل أن فم إصءار المعافر المءاسبفة فف صورة قواعد مءءة بمعنف ففضل مءل القواعد فف بناء معافر المءاسبفة.
- وأن تطبيق المعافر المءاسبفة القائمة على المبادئ تقلل من ظاهرة إءارة الأرباء وتقلل من تكلفة التفاضف، وتحسن من جودة الإفصاح المءاسبف، وتقلل من تكلفة المعفار وتعطف تقارب بفن المعافر الدولية والمءمفة والممارسة السلمفة للءم المهنف، ولكن من أهم عفوب المعافر المءاسبفة المبنة على أساس المبادئ هو أن التقارير المالفة تكون أقل قابلفة للمقارنة وذلك لاعءمءاها على الأحكام المهنفة لكل شركة وءبرة المراءعفن والمءاسبفن ففها.

المبحث الثاني: انعكاسات البعد السياسي لإعداد وتطبيق المعايير المحاسبية على جودة الإفصاح المحاسبي:

١- مفهوم الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه:

يهدف تعريف الإفصاح إلي تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود، كما يفيد في تحديد الاتجاهات والموضوعات الرئيسية التي لها أهمية نظرا لتزايد الطلب على المزيد من الإفصاح من قبل المستخدمين المختلفين للمعلومات، إلا أنه لا يوجد تعريف واضح ومتفق عليه للإفصاح، ويرجع السبب في ذلك إلي أن الإفصاح المحاسبي له مفهوما متغيرا، يختلف من بيئة لأخرى، بل يختلف في البيئة الواحدة من وقت لآخر، نظرا لتأثره بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك من العوامل الأخرى، لذا يمكن القول أن المعلومات التي تناسب بيئة معينة قد لا تتناسب مع بيئة أخرى، ويرجع ذلك إلي العديد من العوامل البيئية وهي كالآتي:

١- البيئة الاقتصادية Economic Environment:

٢- البيئة الثقافية والاجتماعية Cultural and Social Environment

٣- البيئة السياسية Political Environment

٤- متغيرات أخرى وتشمل ما يلي:

أ- البيئة القانونية والتشريعية Legislative and Law Environment

ب- بيئة الأعمال Business Environment

ج- أسواق رأس المال Capital Markets

د- التعليم المحاسبي والمؤسسات العلمية والعملية Accounting Study

Scientific and Professional Institution

2- البيئة المصرية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي بها:

تعد الممارسات المحاسبية انعكاسا لظروف البيئة التي سادت المجتمع المصري ولقد تطورت عملية الإفصاح مع التغيرات البيئية والظروف السائدة في المجتمع المصري،

وأن طبيعة الإفصاح المحاسبي ومستويات الإفصاح تختلف باختلاف حاجة مستخدمي المعلومات فإن الإفصاح المحاسبي في مؤسسات الدولة يجب أن يكون على مستوى من التطور في تلك الفترة بحيث يتيح لمختلف الإدارات إمكانية اتخاذ القرارات في الوقت المناسب من جهة، وإمكانية للتخطيط المركزي من جهة أخرى وكذلك يتيح الرقابة على أعمال مختلف الإدارات وتقويم الأداء من جهة ثالثة.

ويلاحظ مما سبق أن مفهوم الإفصاح المحاسبي تأثر بالعديد من العوامل البيئية المختلفة، مما ساعد على تغير مفهوم وحدود الإفصاح المحاسبي من بيئة لأخرى وفي نفس البيئة من فترة لأخرى، وكذلك فإن مفهوم الإفصاح المحاسبي يختلف في تعريفه من مستوى إلى آخر من مستويات الإفصاح المحاسبي حيث يشير مصطلح الإفصاح إلى أحد المستويات الآتية:

- ❖ **الإفصاح العادل Adequate Disclosure:** يتضمن الإفصاح عن المعلومات والبيانات التي تجعل القوائم المالية مفهومة، وغير مضللة مع مراعاة عدم التحيز لطائفة من مستخدمي المعلومات عن الأخرى.
- ❖ **الإفصاح الكافي Sufficient Disclosure:** الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات بما يجعل القوائم المالية مفهومة وغير مضللة.
- ❖ **الإفصاح الشامل Universal Disclosure:** يعني الإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة المنشأة، وشمولية التقارير المالية.

٣- أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية:

ترجع أهمية الإفصاح أيضا للمصارف إلى ما يعرف بالهرم السلطوي المقلوب للنظام المصرفي من قاعدة ضيقة من رؤوس أموال المصارف بالمقارنة بالودائع، بحيث لا تكاد تؤمن البنية الأساسية لهذه المصارف، وامتياز تعبئة موارد نائمة من خلال الودائع يؤمن للمصارف التقليدية القدرة على امتلاك سلطة اقتصادية وسياسية دائمة، بحيث نستطيع القول إن المصارف أهم مراكز السيطرة في النظام الرأسمالي، فهذه المصارف عن طريق رأسمالها من الممكن أن تجذب أموالا وودائع لتوظيفها تبلغ أضعاف رأس المال لهذه المصارف.

رابعاً: الضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي

يكون للإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة بالتقارير المالية للبنوك التجارية، يظهر في ان البنوك تعد من اهم القطاعات الهامة في الاقتصاد القومي، حيث أنها تشكل عاملاً هاماً في ازدهار الاعمال وتقوم على الثقة في المناخ الاستثماري ومدى الاستقرار الاقتصادي، ومن خلال تقيدها بالتشريعات والقوانين التي تنظم أعمالها لذلك تعد البيانات المالية من المصادر الهامة بالنسبة لمتخذى القرارات الاقتصادية حيث يساعد الإفصاح الكافي متخذى القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والانجازات التي تقوم بها البنوك التجارية.

المبحث الثالث: أثر البعد السياسي لتطبيق المعايير المحاسبية المصرية على

جودة الإفصاح المحاسبي

البعد السياسي في مراحل إعداد واصدار المعايير المحاسبية:

السياسة هي فن الحكم وادارة أعمال الدولة الداخلية والخارجية، وهي بهذا تندرج تحتها الأنشطة والفاعليات المجتمعية، ولما كنت المحاسبة في ابسط تعريفاتها هي قياس نتائج الأعمال والمركز المالي وتوصيل النتائج إلي الجهات المستفيدة سواء كانت داخل المنشأ أو خارجها والتي تشمل مجموعة كبيرة من المتعاملين ومستخدمي القوائم المالية والمستثمرين والمقرضين والهيئات الرقابية والأحزاب السياسية فأن المحاسبة الجهة الرئيسية التي يمكن لها أن تزود هذه الأطراف بما تحتاجه من بيانات ومعلومات مختلفة تستفيد منها في صنع واتخاذ القرار. وعليه فليس من المستغرب أن يكون مجلس معايير المحاسبة المالية مؤسسة أو هيئة سياسية، فان عملية اختيار بديل محاسبي مقبول هي عملية سياسية، لذا يجب على مجلس معايير المحاسبة المالية أن يأخذ بنظر الأوجه السياسية.

١- الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على إصدار وتطوير معايير المحاسبة:

أ- الآثار الإيجابية المترتبة على إصدار وتطوير معايير المحاسبة : يمكن تناول أهم الآثار الإيجابية المترتبة على الاتجاه الدولي والمحلى نحو إصدار وتطوير معايير المحاسبة على تصميم النظام المحاسبي كما يلي:

- توففق الممارسات المحاسبفة على المستوى الدولي.
- اتفاق أهداف النظم المحاسبفة فف تلك الدول والفف تتمثل فف توففر المعلومات لخدمه أعراف اتخاذ القرارات مع الأهداف الفف تضمنها إطار إعداف وعرض القوائم المالية الفف تستند علىه معافر المحاسبة الدولية فف عملفه وضع المعافر المحاسبفة الدولية.
- ففافة القدرة على فهم المعلومات إذا تم إعداف التقارير المالية على أسس فر موحده فكون من الصعب على مستخدمفها الاستفافة منها بشكل فعال فف إجراء المقارنات بفن الوحدات أو بفن الفترات المالية للوحدة نفسها.
- الدعم المنطقي المعافر المحاسبفة مدعومة منطقفا وتشفر إلى نقاط التقاء بفن المحاسبفن.
- فزفد من الخصائص النوعفة لجوده المعلومات المحاسبفة خاصة خاصفة المقارنة.
- انسبافة الاستثمار بفن البلدان للمعافر الدولية أهمية كبفره فف جذب الاستثمارات، فالمعافر الدولية أهمفه كبفره فف جذب الاستثمارات ' فالمستثمر لافد أن فقوم بعملفه مقارنه بفن البدائل الاستثمارفة فف البلدان المختلفة.
- فجنب الدوافع السباسبفة الناتجة من عدم رغبة القائمفن على المحاسبة فف باسخدام معافر دوله معفنه.
- إن إصدار معافر المحاسبة الدولية أصبح ضرورة ملحه بالنسبة للشركات الدولية ومجتمع الأعمال ففث تضمن معالجه الإجراءات والعمليات المماثلة وفقا لمعافر موحده، مما فؤدى إلى رفع الثقة فف المعلومات المحاسبفة المنتجة.
- فؤدى إلى ففافة مستوى الإفصاح العام فف القوائم المالية خصوصا فف الدول النامفة.
- فؤدى عدم الفجانس فف المعافر المحاسبفة المطبقة فف إعداف التقارير المالية فف الدول المختلفة إلى فؤأفر فوهرف فف مفهوم ودلالات ما فوفه هذه التقارير من بفانات وأرقام.

- إن تفبى معاففر المفاسفة الفوففة فف الفول النافمة فمكن أن فوفر ففمه كبفره للفول النافمة الفف لم تقم بعف بفطوفر معاففر فافم بها، فوفر على هفه الفول الوقت والمال اللازمفم لفطوفر ممف هفه المعاففر ، كما قد لا ففوافر لءى هفه الفول الفبراف والكفاءاف البشرففة مم أجل القفام بأعءاف معاففر فافمة بالفولة.
- فمفم معاففر المفاسفة الفوففة حل سرفع للفول ذات الافقفاءاف الموفرة لفطوفر نظمها المفاسبفة لمواكبه الفحول فف نظمها الافقفاءفة.
- فمفم صءور معاففر المفاسفة المصرففة فطوه هامه على مسفوى فننظم السفاسة المفاسبفة على المسفوى القومي فضمم مزفء مم الإفصاح والشفاففة.
- فعبفر عملفه إصءاف معاففر المفاسفة المصرففة مم الأمور الضرورفة بعف فقلفص ءور القفاع العام بعف البءء فف عملفه الففصفاة ، ففث مم الضرورف فوففر إطار مرجعف للممارساف المفاسبفة فف البفئة المصرففة وففق البافف مم هفا الرأف .
- فوفر إصءاف المعاففر المصرففة إطار مرجعف فمكن على أساسه فطبفق ءسفور المهفة ومفاسبه المqvصرفم مم المهفنفم فف هفا المبال طبقا لأساس وافح.
- فؤءى فطبفق معاففر المفاسفة الضرفبفة إلى ففض فم الفهرب الضرفبف لأنه سوف فكون هفمك إلزاما إصافف للفسرفع الضرفبف لفطبفق هفه المعاففر.
- الأثار الإفبابفة لمعاففر المفاسفة الضرفببة على الفصفلة الضرفببة فافمة فف الأجل المفوسف والطوفل.

ب - الأثار السلبفة المفرربة على إصءاف وفطوفر معاففر المفاسفة:

- ❖ الفءفل الفكومف المباشر لإعءاف وإصءاف المعاففر المفاسببة .
- ❖ عءم فرجمة المعاففر الفوففة بلغة البلدان الأفرى مماف ففنفج عنه إفطاء فف الفرجمة وبالفالف فؤءى إلى سوء فهم المعاففر .
- ❖ اففلاف الهفكل الأءارف والفسرفعف بفم الفول فنعكس على المفظلباف الرقابفة والفننظفمفة .
- ❖ الفناقض بفم مفعفراف البفئة المصرففة ومفعفراف البفئة الفوففة .

- ❖ تباين الدول في انظمة الضرائب مما يؤثر على تبني معايير محاسبية متجانسة .
- ❖ إن معايير المحاسبة الدولية تخلق نوع من ازدواجية نظم المعايير المحاسبية .
- ❖ الأقتناع والتألف مع المعايير الوطنية من جانب المستخدمين لهذه المعايير في الدول المختلفة يؤدي غلي عدم الإلتزام بالمعايير الدولية
- ❖ اختلاف المصطلحات المحاسبية بين المعايير الدولية ومعايير المحاسبة المصرية يؤدي إلي صعوبة المقارنة بين التقارير المالية .
- ❖ الطبيعة المعقدة لبعض معايير المحاسبة الدولية مثل المعايير الخاصة بالأدوات المالية .

الآثار الإيجابية والسلبية للبعد السياسي على إصدار وتطوير معايير المحاسبة:

إن العلاقة بين الروابط السياسية وقيمة الشركة والتأثير المعتدل للرقابة الداخلية في ظل الصدمات الخارجية، وتوصلت تلك الدراسة إلي ان إنهاء العلاقات السياسية يؤدي إلي انخفاض قيمة الأسهم والرقابة الداخلية الجيدة تخفف من رد فعل السعر السلبي لفقدان الأرتباط السياسي، فالرقابة الداخلية الجيدة يمكن أن تكون مفيدة لحماية الشركة من الصدمات السياسية ، وقامت الدراسة باختبار كيفية تأثير مخاطر التقاضي ومخاطر الرقابة الداخلية علي اعتماد مراجعي الحسابات، وتوصلت الدراسة إلي أن المراجعين يعتمدون بدرجة اكبر علي أدوات اتخاذ القرار عندما تكون مخاطر التقاضي ومخاطر الرقابة الداخلية مرتبطة في نفس الوقت .

دراسة العلاقة بين الإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية وتكاليف الوكالة ، وإدارة الأرباح، وتوصلت إلي أن الإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية هو عامل رئيسي لقرارات المستثمرين، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بحوكمة الشركات، كما يؤثر الإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية علي إدارة الأرباح من خلال تكاليف الوكالة مما يؤدي إلي خفض التكلفة بشكل فعال وتقليل إدارة الأرباح.

فالنشاط السياسي للشركات يمثل إستراتيجية تحاول من خلالها الشركة التأثير علي صنع السياسات الحكومية لتعزيز أهدافها الإستراتيجية، حيث يستفيد ملاك الشركة من

هذه السياسات ، إلا أن النشاط السياسي للشركة غير مؤكد ويزيد من عدم تناسق المعلومات بين الملاك والمديرين.

ويري الباحث أن العلاقة بين المحاسبة والسياسة متداخلة ومستمرة في الدول النامية والمتقدمة، وان كانت العلاقة تتوقف على البيئة المؤسسية والقانونية ومستوى حوكمة الشركات وقوانين حماية المستثمرين في ظل الدولة، فيستطيع المديرين ذوي الروابط السياسية تحقيق منافع كبيرة لهم من الشركات التي يديرونها، دون انكشاف أمرهم، وبالتالي المراجعين يحققون منافع مالية كبيرة في أعاب المراجعة المرتفعة وأعباء الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة، وبالتالي ينبغي على المراجعين اخذ الروابط السياسية في الاعتبار عند تحقيق عملية المراجعة، وفي نفس الوقت ينبغي على المحللين المراجعين الماليين والمستثمرين اخذ روابط سياسية في الاعتبار عند الحكم على جودة التقارير المالية.

ويري الباحث أنو يجب تكثيف العمل على إعداد جهات إصدار المعايير المستقلة، وأن يجدوا نقاط الضعف في معايير المحاسبة ومعايير الإفصاح الخاصة بالأدوات خارج الميزانية العمومية، وان يتم تعزيز الإفصاح المطلوب بشأن الأدوات المالية من قبل الشركات الموجودة في السوق، وبذلك تقلل من تدخل البعد السياسي في التأثير على جودة الإفصاح، وهذا لا يعني عدم أخذ الروابط السياسية في الاعتبار عند الحكم على جودة التقارير المالية

نتائج الدراسة

- 1- عملية وضع المعايير المحاسبية هي عملية سياسية لأنها تضع قواعد على السلوك البشري ولذلك يجب أن يتم قبولها من الأطراف الأخرى ويكون القبول إلزاماً أو تطوعياً أو الاثنين معاً.
- 2- تعتبر لجنة إعداد المعايير المحاسبية مسؤولة عن جميع الاطراف المستفيدة طبقاً لمصالحهم المحاسبية أو طبيعة البيانات الاقتصادية.

- ٣- يظهر الدور السياسي لإعداد المعايير المحاسبية المصرية في التشريعات والقوانين التي تسن والقرارات الوزارية التي تنظم عمل لجنة إعداد وصياغة المعايير المحاسبية لتقديم تقارير وقوائم مالية ملائمة لكافة الأطراف المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية.
- ٤- يساهم الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية بصورة صحيحة في ظل سوق يتسم بالتقلبات نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها مصر، مما يساهم في زيادة جودة التقارير المالية خاصة في القطاع المصرفي.
- ٥- يوفر الإفصاح المحاسبي المعلومات اللازمة للمستثمرين عن حقيقة مستوى الأداء، وطبيعة الحالة المالية للوحدات الاقتصادية التي يتعاملون على أسهمها.
- ٦- أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك حيث تم النص بالقوانين على ضرورة الحد الأدنى من المعلومات في القوائم المالية المنشورة.
- ٧- للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات، حيث يسهل عليه عمل المقارنة اتباع المعايير المحاسبية.
- ٨- ان المعايير المحاسبية مدعومة منطقيا وتشير الى نقاط التقاء المحاسبين، حتى وان كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة.
- ٩- لا تتوقف جودة امعلومات المحاسبية علي جودة المعايير المطبقة بل توجد محددات اخرى تتمثل في البيئة القانونية والنظم المحاسبية ودوافع الإدارة .
- ١٠- يستهدف التوفيق بين المعايير المحاسبية تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية ، وإنتاج معلومات تتسم بالملائمة والمصدقية بما يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية .
- ١١- مراعاة البعد السياسي عند إنتاج أو تعديل المعايير ومدى تأثير ذلك علي الأبعاد المحاسبية .

توصيات البحث

- ١- تطوير التشريعات والمعايير التي تنظم عمليات وإعداد القوائم المالية بالبنوك التجارية بحيث تحدد البنود الواجب الإفصاح عنها على وجه التحديد، وذلك لما يمثلته القطاع المصرفي كأحد القطاعات الهامة التي تؤثر وتتأثر على استقرار وانتعاش الاقتصاد القومي فيجب ان تقدم الدولة لهذا القطاع اهتماماً كبيراً.
- ٢- اجراء المزيد من الدراسات النظرية والتطبيقية على البنوك التجارية لدراسة مدى ملائمة المعايير المحاسبية المصرية مع الطبيعة الخاصة لجمهورية مصر العربية، ولا يكتفي بترجمة المعايير المحاسبية الدولية فقط.
- ٣- يجب تقليل المساحة المتاحة للإدارة ذلك عند استخدام السياسات المحاسبية أو استخدام التقديرات والأحكام المهنية .
- ٤- ضرورة أن تكون هناك خطوات محددة لإعداد المعايير المحاسبية علي أساس المبادئ في البيئة المصرية وذلك لإعادة تهيئة البيئة المحاسبية لتتوافق مع استخدام أساس المبادئ المحاسبية ، سواء من حيث التعليم والتدريب في الهيئات المحاسبية والثقافة المحاسبية ، البيئة الرقابية وغيرها من العوامل المساعدة في إعداد وتطبيق المعايير المحاسبية .
- ٥- علي المنظمات المهنية المحاسبية المصرية عدم الاستناد إلي عيوب إعداد المعايير المحاسبية المصرية علي أساس القواعد ولكن دراسة الإيجابيات والسلبيات وذلك للوصول إلي الأساس المناسب وكيفية تطبيقه ومدى ملائمة البيئة المصرية لذلك .
- ٦- ضرورة الأخذ في الاعتبار أثر البعد السياسي لإعداد المعايير المحاسبية ، حيث أن عملية وضع المعايير عملية سياسية بالدرجة الأولى ومدى تأثير ذلك علي جودة الإفصاح المحاسبي .
- ٧- ضرورة الأخذ في الاعتبار أثر البعد السياسي لتطبيق المعايير المحاسبية ، وتأثير ذلك علي جودة الإفصاح المحاسبي وبالتالي لا بد من اخذ الروابط السياسية في الاعتبار عند الحكم علي جودة التقارير المالية .

المراجع :

- ١- عز الدين فكرى تهامى ، المحاسبة عن القيمة العادلة في إطار المعايير المحاسبية وإنعكاسها في الأزمة المالية العالمية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، إدارة الأعمال جامعة حلوان ، المجلد ٢٣ ، العدد ١ ، يونيو ٢٠٠٩ ، ص ص ٤٢٠ و ٤٢١ .
- ٢- قرار وزير الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرارات وزارية (١١٠) لسنة ٢٠١٥ ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، ملحق الجريدة الرسمية ، عامود ٨
- ٣- قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، مجلة الوقائع المصرية .
- ٤- وائل محمد عبد الوهاب ، العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة علي القواعد مقابل المبادئ لتحسين جودة المعلومات المحاسبية ، دراسة تطبيقية 2021 < www.fac.ksu.sa.com
- ٥- محمد كمال الدين ، اثر دور مستخدمى القوائم المالية في تطوير معايير المحاسبة المصرية بغرض تحسين عملية إنتاج المعلومات المحاسبية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، المجلد الثالث ، يوليو ٢٠١٢ .
- ٦- مدثر أو الخير، " أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٧ .
- ٧- حاتم الشيشيني ، دراسة انتقادية لمعايير المحاسبة في ظل تطبيقها في البيئة المصرية " ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعه طنطا ، ٣٤ ، ٢٠٠٧ .
- ٨- توفيق عبد المحسن الخيال ، " الإفصاح الاختيارى ودور في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي - دراسة ميدانية " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، ٢٠٠٩ .
- ٩- وائل عبد الوهاب ، إيجابية الأزمة المالية في تفعيل أدوات القياس المحاسبى ، دراسة تحليلية انتقادية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة بنها ، ٢٠٠٩ .

- ١٠- عبد الله محمد ناجى ، دور جودة الإفصاح المحاسبي في تنشيط سوق رأس المال دراسة تحليلية ،
المجلة العلمية للدراسات البيئية والتجارية ، كلية التجارة جامعة قناة السويس ، ٢٠١٣ .
- ١١- يوسف محمد جربوع ، نظرية المحاسبة (الفروض ، المبادئ ، المفاهيم) ، بدون نشر ،
الطبعة الثانية ، ٢٠١٤ .
- ١٢- عبد الناصر إبراهيم نور ومحمد ناصر بركة ، أثر الإفصاح المالي وغير المالي على أداء البتوك
التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، مجلة البقاء للبحوث والدارسات ، جامعة عمان
الأهلية ، مجلد ٢٢ ، عدد ١ ، ٢٠١٩ .
- ١٣- عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسات النقدية في ضوء
الإسلام، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سنة ٢٠١٣)، ص ١٢٢ .
- ١٤- طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة – شرح معايير التقارير المالية الدولية
الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية و البريطانية والعربية ، الإسكندرية ، مصر الدار
الجامعية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٨ .
- 15- George Georgiou. The IASB standard-setting process: Participation and Perceptions Of Financial Statement Users, The British Accounting Review, 42, USA, (2010), pp (103-118). P 105
- 16- Gomaa et al 2006 ,The effect of audit risk & litigation on decition & refrance,2018 . www.ssrn .com.
- 17- Kivi, L., P.Smith, And C.Wagner, (2004),Principles-based standards and the determination of control for consolidation,The CPA Journal, Vol. 74, Issue 5 (11).
- 18- Mergeenthaler , R.D,2009.principles – Based versus Rules – Based Standards &Earnings Management . Working paper, University of Iowa . www.ssrn.com.
- 19- Mergen thaler ,R.D 2009,principle-Based versus Rules standards and Earning Management working papers university of Iwoa ,www.SSRn.com

- 20- Nelson, M. W., and S. Clor-Proell. 2007. Accounting standards, implementation guidance, and example-based reasoning. Journal of Accounting Research 45: 699-730
- 21- Ng, M.(2004).The future of standards setting , The CPA Journal, Jan, 74.
- 22- Wang et al 2018 " political connections internal control & firm value Evidence from chin's ant – corruption compaign " Journal of Business &Research VOL 86 issue , p.p 83-67